ان معدل المدخرات كان مرتفعا خلال هذه الفترة ، ولكن الاستثمارات بقيت منخفضة على المستويين الكلي والنسبي حتى السنوات الاخيرة القليلة . ولكن حتى في السنوات الاخيرة ، فان الاستثمارات المنتجة في الزراعة والصناعة قد اكتسبت اهمية قليلة . وبعد احتلال الاراضي ، فان مؤسسات التمويل المحلية التي تهتم بالموارد المحلية وتوظفها في التنمية ، لم ترى النور .

وايضا فان مؤسسات التمويل الدولية ومنظمات التنمية لم تاخذ المبادرة بنفسها ولم يكن هنالك تشجيع من قبل الحكومة العسكرية للتوظيف في الاراضي المحتلة ككجزء من برنامج عمل تنموي كبير لحل المشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي يعاني منها السكان .

في ظل هذه الظروف وفي ظل الوضع السياسي الذي نعرفه ، كان من الصعب توجيه المساعده التمويلية التي تاتي من الخارج او مصادر التمويل الخاصة في الاتجاه الصحيح اضافة الى ذلك فان غياب الزراعة الجماعية وغياب التعاونيات (التي يمكن في هذه الحالة ان تشكل ميكانيزما مناسبا لتوجيه واستغلال الموارد) قد شكل صعوبة اضافية من اجل تحسين شروط الانتاج والتسويق لمختلف مشاريع انتاج المحاصيل والمواشي .

ان الزيادة الفائقة في استغلال التكنولوجيا المتطورة ، ومحاولات تكثيف الزراعة كانت مطلوبة بالحاح بالنسبة الى مشاريع الاستثمار وراس المال . فقط المزارعون الذين يعملون بتمويل وافر ، كانوا قادرين على استيعاب التحسينات المطلوبة (تطوير الزراعة ، المكننة ، تمويل انتاج المحاصيل ، الاستثمار في بناء قاعدة للتسويق ، وخاصة في عمليات التبريد ، والتعليب وغيرها من المراحل .

٥ ـ التسويق :

ان الافتقار الى قاعدة مناسبة يحتاج لها التسويق والتسهيلات المتصلة بها ، وبشكل خاص ، تصنيف وتعليب المنتجات ، ومستودعات التبريد ، هي مشكلة حقيقية تواجه مزارعي الضفة الغربية .

وزيادة على ذلك ، فقد كانت هنالك عوامل رئيسية اضافية اثرت على القدرة التنافسية للزراعة في الضفة الغربية بعد الاحتلال . وفي الحقيقة ان الطريق كانت مفتوحة امام اسواق الضفة الغربية دون التقيد بالمنتجات الاسرائيلية التي كانت تنتج في ظل شروط انتاجية متفوقة وتتمتع بدعم مالي مرموق . الى جانب ان منتجات الضفة الغربية الزراعية تتمتع بموافقة مشروطة بالنسبة للاسواق الاسرائيلية .

ان اوضاعا مشابهة كانت موجودة فيما يتعلق بالعلاقات التجارية مع الاردن . ان سياسة الجسور المفتوحة ، كانت مطبقة فعليا فقط على التصدير الذي كان يلقى التشجيع الى حد ما بالدعم المالي . الاستيراد من الاردن كان معرضا للتعريفات القاسية وغيرها من الممارسات التي لها دورا حاسما في عدم تشجيع التجارة"٢١" .

مما سبق ، يمكن الاستنتاج ان اسرائيل قد استغلت الوضع لمصلحتها .

ان اساليب التجارة ، حجم وميزان التجارة الزراعي ، وميزان التجارة بشكل عام يمكن ملاحظته من الجدول رقم "٨" .

خاتمة

ان تجربة التطور الزراعي في الضفة الغربية منذ ١٩٦٧ ، تعتبر مثلا للنمو دون الاستعانة بالتطور .

وكنتيجة لزيادة الكفاءة في العمليات الزراعية ـ ان وحدة من الارض والماء كانت تغل اكثر مما

هو متعارف عليه ـ نرى الانجاز النامي الذي حصل كان مرضيا بشكل عام . ومهما يكن فان هذا قد حجب التطورات التي حصلت بالنسبة للموارد الاساسية في الزراعة ، والتي لم يتم توسيعها ولا تطويرها . ومنذ الاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٦٧ كان هنالك اهمال واضح لبرامج تطوير الموارد فيما يتعلق بالارض والمياه . فان مساحات واسعة من الاراضي قد اهملت ، ومعدلات التوظيف الزراعي قد هبطت ، وتطوير المؤسسات قد اهمل ايضا ، والقيام بالدراسات والبحوث قد اصبح مسؤولية الحكومة الاسرائيلية الخ .

وفي غياب برامج تطوير كاملة قوامها سلسلة من المشاريع الهادفة الى توسيع الاستفادة من الموارد ، يتساءل المرء حول الوسيلة والرؤية المستقبلية والمشاريع التي تتعلق بالزراعة في الضفة الغربية .

ان الجهود الهادفة الى تطوير القطاع الزراعي في المستقبل ، يجب ان تاخذ في الحسبان اولوية تطوير الموارد (الارض والمياه)، تطوير المؤسسات (التسليف ، التسويق ، والابحاث)، عمل زراعي جماعي تعاوني ، ودمج الاراضي ، تجديد صناعة الدواجن ، وتطوير انتاج الثمار .

المصادر

١ ـ اثناء تحضير هذه الدراسة ، اخذت معلومات قيمة من دراسة قصيرة ، معلومات احصائية وزراعية حول الضفة الغربية وقطاع غزة اعداد الصندوق القومي الفلسطيني ، دمشق ، كانون الاول ١٩٧٨ (الاصل بالعربي) ١٢ صفحة + جداول ملحقة .

٢ ـ ٣٠,١٪ من الزيادة في اجمالي الناتج القومي خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ / ٧٦ محسوبة من الزيادة في اجور العمل التي يحصل عليها العمال العرب في اسرائيل . وهذه الدفعة الخارجية من الدخل كان لها تأثيرات غير مباشرة على معدل النشاط الاقتصادي . اخذين في الحسبان التاثير الكبير للانفاق خلال هذه الفترة (١,٥)، فان اجور العمل في اسرائيل تفسر ولكن بصعوبة ٤٠ الى ٤٥٪ من النمو الملاحظ خلال الفترة التي اشير اليها . وهكذا فان النمو المؤثر الذي يولده الاقتصاد المحلي يربو على ١٧ الى ٨٪ سنويا فقط .

٣ ـ ب . فان اركادي ، **فوائد واعباء . تقرير حول اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ١٩٦١** . منحة كارنجي من اجل السلم العالمي ، نيويورك ، ١٩٧٧ ، الصفحات ١١٦ ـ ١٢٠ ، ١٥٧ ، ١٦١ .

٤ ـ اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، **مشاريع واتجاهات التطور لمجموعة من دول اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا** ، بيروت ، كانون الثاني ١٩٧٨ ، صفحة ١٣ .

٥ ـ من اجل معالجة وافية لمشاريع التطور الزراعي بالشكل الذي اشار اليه مخططون اسرائيليون سنة ١٩٧٠ / ٧١ ، انظر الى ما كتبه ، هـ . بن شاهار ، أ . برغلاس ، و . مندلاك ، أ . سادان ، **التركيب الاقتصادي ومشاريع التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة** ، شركة راند ، مؤسسة فورد ، ايلول ١٩٧١ ، صفحة ١٥٢ .

٦ ـ هـ . م . اوارتمي ، **الزراعة في الضفة الغربية ، وجهة نظر جديدة** ، نشرة بحث رقم (١)، جامعة النجاح ، نابلس ، ثاني ١٩٧٨ ، صفحة ١٤ .

٧ ـ ليفي ، **التطور الزراعي في يهودا والسامرة ١٩٦١ ـ ١٩١٦** ، دائرة الزراعة في